الباب الرابع

الشيخ الظواهرى
فى خضم السياسة

(١)

ربما جاز لنا أن نجعل مدخلنا إلى هذا الباب هو الحديث عن موقف الظواهرى من قضية غير مشهورة فى تاريخ عهد الملكية وهى قصة التفكير فى مجلس وصاية يتولى أمر الحكم فى حالة مرض الملك فؤاد(!!) وذلك بعد ما تزايدت الأحاديث عن تفاقم حالته المرضية فى فترة من الفترات . . . وقد كان الظواهرى مرشحًا لعضوية هذا المجلس .

وتتضمن مذكرات الظواهرى تفصيلات فى غاية الأهمية عن طبيعة الخلافات التى تأججت فى هدوء (إن صح هذا التعبير) فيما بينه وبين نسيم باشا ، ونرى الظواهرى فيما يرويه حريصًا على أن يظهر أنه أكثر حرصًا على حقوق العرش من نسيم باشا ، وأن حرصه هذا دفعه إلى أن يبدى اعتراضه فى هيئة استقالة يقدمها للملك مباشرة حسب نص القانون الذى كان هو نفسه قد وضعه ، لكن الملك انتبه إلى ما وراء الاستقالة ، وأشار ببقاء الشيخ الظواهرى فى منصبه :

«عندما عارضت توفيق نسيم باشا فى قبول عضوية مجلس وصاية يقوم على الملك فؤاد أثناء حياته ، أردت أن أبتعد عن الإحراج الذى قد ينتج من موقفى هذا فعزمت على أن أقدم استقالتى لجلالة الملك لأن القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٣٠ الذى كنت قد وضعته لإصلاح الأزهر كان يجعلنى أقدم استقالتى لجلالته مباشرة بدون وساطة رئيس الوزراء ، لكن جلالة الملك أشار برغبته فى بقائى فى منصبى لأنه لا يريد أى تغيير أثناء مرضه ، ولعله كان قد عرف بمشروع توفيق نسيم باشا فلم يرد أن يهيئ له فرصة العمل على تنفيذه» .

(٢)

وبعد هذا المدخل فإننا نبدأ جوهر هذا الباب بأن نشير إلى حقيقة مهمة وهى أن الشيخ الظواهرى كان على الدوام حريصًا على الجهر بحرصه على تبعية الأزهر للملك مباشرة، ومن الواضح من عرضه لفكرته هذه وحرصه عليها أن دافعه إليها كان حرصه على أن يبقى الأزهر فوق الأحزاب وفوق المبادرات الحزبية، وأن هذا الحرص لم يكن له فى المقام الأول علاقة بالولاء للملك أو العرش على وجه العموم أو الخصوص، وكأنى به يريد أن ينادى بما ينادى به المعاصرون الآن من ضرورة خروج بعض الهيئات من سيطرة الحكومة (ممثلة فى الوزارة) إلى الأفق الأسلم وهو سيطرة الدولة (ممثلة فى رئيس الدولة).

وكان الشيخ الظواهرى يقول فى هذا المعنى:

«. . . أرى أن مصلحة الأزهر أن تبقى تبعيته لملك مصر ولا تستولى عليه الحكومة كما حاولت ذلك مرارا، لأنى أعتقد أن الحزبية السياسية إذا دخلت الأزهر أفسدته، وبديهى أن الحكومات تسعى فى ضم الأزهر إليها لتستفيد منه فى هذه الحزبيات، وإلا فما هو الداعى لاهتمامها بضمه إليها ونزعه من الملك؟ لذلك فقد جعلت حق تعيين شيخ الأزهر ووكيله وشيوخ المذاهب الأربعة وشيوخ المعاهد الأخرى ووكلائها والوظائف الدينية الكبرى الأخرى فى هذا القانون للملك وبأمر منه وليس للحكومة دخل فيه. . فكان ذلك إلغاء منى للقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٧ الذى كان قد جعل للحكومة شأنًا فى هذا التعيين».

«. . . وبعد الانتهاء من القانون على هذا الوضع عرضته على مسامع جلالة الملك فؤاد فتفضل جلالته ووافق عليه وسر به وأمر أن ينفذ، فبعد أن درسته لجنة وزارية خاصة ثم أقره مجلس الوزراء، صدر المرسوم الملكى له ولقب بقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٣٠ بإعادة تنظيم الجامع الأزهر والمعاهد الدينية العلمية الإسلامية».

(٣)

هكذا يجاهر الظواهرى بنجاحه فى إلغاء نص كان قد استحدث منذ سنوات لم تبلغ العشر.

وهو يذكر بالفضل ثلاثة من رجال الدولة فى العهد الملكى، مشيراً إلى بعض الأفضال الجزيلة التى قدموها لمشروع تطوير الأزهر الذى تم فى عهده وعلى يديه.

ومن الطريف أن الظواهرى نفسه ينسب إلى واحد من هؤلاء الثلاثة (وهو الإبراشى باشا) أنه كان السبب فى نقله من مشيخة معهد طنطا الدينى إلى مشيخة معهد أسيوط نتيجة لما قام به الشيخ حسين والى من دسيسة.

«... كان جلالة الملك فؤاد مهتمّا بإسراع اللجان فى العمل، فسألنى وأنا بجواره فى حفلة من حفلات رمضان عن ميعاد انتهائها، فقلت له بعد العيد إن شاء الله، وفى اليوم التالى تقابلت مع نسيم باشا رئيس ديوان الملك فأخبرنى بأن الملك أخبره بأنه قد أخذ علىّ العهد بأن كل شىء سيتم بعد العيد، وفعلاً وفيت بوعدى وانتهى كل شىء بعد العيد، ولابد أن أذكر بالخير فى هذا محمد حلمى عيسى باشا وزير المعارف وقتئذ، فقد كانت له ملاحظات قيمة فيما يتصل بالامتحانات، وكذلك على ماهر باشا وزير الحقانية، فهو الذى أشار بمحاضرات علم الفلك، وأما زكى الإبراشى باشا فقد كان من أكبر أعوانى فى تذليل العقبات، ولا غرابة فهو من بيت علم دينى قديم».

(٤)

هكذا كان الشيخ الظواهرى من أنصار فكرة تبعية الأزهر للملك نأيًا بهذه المؤسسة العريقة عن الحزبية، وهى فكرة يمكن وصفها بأنها فكرة غير ديمقراطية لكنها مع ذلك فكرة جيدة وإن لم تكن ديمقراطية، وقد أجاد نجل الشيخ الظواهرى التعبير بألفاظه عن هذه الفكرة التى تبناها والده، وذلك حيث قال:

«. . . وعندما صدر الدستور المصرى الذى ينظم أصول الحكم على هذا الأساس، كان موضوع تبعية الأزهر للملك وحقوقه التقليدية القديمة فى اختيار شيخ الأزهر وكبار علمائه، وكذلك فى اختيار رؤساء الأديان الأخرى، موضع نقاش ومباحثة بين أعضاء اللجنة التى وضعت هذا الدستور. فقد طرأ لبعض أعضائها أن حقوق الملك هذه فى تعيين الرؤساء الدينيين تنتقل من نفسها وبطبيعة الحكم النيابى الذى صارت تحكم مصر الآن بمقتضاه تنتقل هذه الحقوق إلى الحكومة من جهة التنفيذ، وإلى البرلمان من جهة التشريع وجهة الإشراف، شأنها فى ذلك شأن باقى شئون الأمة الأخرى، ثم طلبوا أن يتنازل الملك عن هذه الحقوق إلى هاتين الجهتين».

(٥)

ونأتى إلى ما قد نعجب له (أو نستنكره) من رأى الشيخ الظواهرى فى التحول الديمقراطى، ومن الطريف أن الشيخ الظواهرى كان منذ بداية عهد الليبرالية شأنه شأن الأزهريين التقليديين (وشأن رجال الدين التقليديين فى كل زمان ومكان) ينظر إلى الحزبية من جانبها السلبى المتمثل فى الخلافات والنزاعات، وترتيب القرارات على هذه الخلافات والنزاعات، وكان منتبهًا ومنبهًا إلى ما يمكن أن يحدث نتيجة الأخذ بالنظام البرلمانى، وكان يصرح بهذا المعنى وبخوف على الأزهر من آثاره الجانبية ويقول:

«. . . إن الحكم النيابى الجديد الذى ستحكم مصر بمقتضاه عقب صدور الدستور، لابد سيشمل فرقًا وأحزابًا سياسية هى مستلزمات حتمية لهذا النظام النيابى كما يسميه المصريون».

«والأزهر يرى أن هذه الفرق وهذه الأحزاب ستختلف حتمًا، وستناطح حتمًا بعضها مع البعض، وسيسعى كلٌّ منها للوصول للحكم شأن هذه البرلمانات، وأن

كل حكومة منتمية لأحد هذه الأحزاب ستخالف زميلتها فى الأغراض التى تسعى إليها، وفى الوسائل التى ستحكم بواسطتها، وسيتبع ذلك حتمًا تدافع وتجاذب وتصادم وتشاد، وخصوصًا فى أول عهد الاستقلال، فقد تلغى الحكومة قائمة نظامًا أو أعمالاً قامت بها حكومة سابقة، ظنّا منها، إذا كانت الحكومة حسنة النية، أن سابقتها كانت مخطئة، أو رغبة منها فى الاختلاف وفى التغيير، لمجرد الاختلاف والتغيير، إذا كانت أغراضها حربية».

«من ذلك أن أشفق الأزهريون أن يكون انضامهم للحكومة فى النظام النيابى الجديد معرضًا لهم ولمعهدهم القديم لشىء من هذا التدافع والتصادم بين الأحزاب، أو لهذا الإلغاء والإثبات الذى قد تقوم به الحكومات، ومن ذلك طرأ للأزهريين أن تبعيتهم لولى الأمر كما كانوا دائمًا، وانتسابهم للملك المستقل الجديد صاحب النزعة الديمقراطية، هو أضمن وآمن سبيل لبقاء مجد هذا المعهد بعيدًا عن الأذى الحزبى، وبعيدًا عن التبديل والتغيير، وبعيدًا عن الشئون السياسية وألاعيبها ودسائسها، فطلبوا أن يظل الأزهر فى نظام الحكم الجديد تابعًا للملك».

(٦)

ومع أننا نعرف من أدبيات التاريخ المتاحة أن الملك نفسه كان صاحب هذه الفكرة، حتى وإن حرص الظواهرى فى روايته على أن يصور الملك فؤاد متلقيًا للفكرة فحسب أو كأنه استجاب لرغبة الأزهريين، وعلى كل الأحوال فإن الفكرة قد لقيت استجابة من اللجنة التى وضعت الدستور، ويستوى فى هذا إن كانت هذه الاستجابة نتيجة لرغبة الأزهريين التى أيدها الملك أو استجاب لها!! أو كانت هذه الاستجابة نتيجة لإيحاء الملك أو ضغطه أو اقتراحه، وقد نص دستور ١٩٢٣ على هذا المعنى صراحة، حيث قال:

« . . . ينظم القانون الطريقة التى يباشر بها الملك سلطته طبقًا للمبادئ المقررة بهذا الدستور فيما يختص بالمعاهد الدينية وتعيين الرؤساء الدينيين وبالأوقاف التى تديرها وزارة الأوقاف وعلى العموم بالمسائل الخاصة بالأديان المسموح بها فى البلاد، وإذا لم توضع أحكام تشريعية تستمر مباشرة هذه السلطة طبقًا للقواعد والعادات المعمول بها الآن».

(٧)

ومن اللافت للنظر أن الظواهرى ظل معتقدًا بصواب فكرة الابتعاد بالأزهر عن الصراعات الحزبية وضرورة الالتزام بها والحفاظ عليها، وهو يملى على ابنه الذى سجل مذكراته أسانيد كثيرة يدافع بها عن هذه الفكرة وعن صوابها وجدواها، وهو على سبيل المثال يقول:

« . . . وبعد صدور الدستور، وبعد انتهاء الانتخابات التى أعقبته، وبعد أن انعقد مجلس النواب ومجلس الشيوخ اللذان رسمهما الدستور، ظهر للأزهريين والملك(!!) أنهم كانوا محقين فى تخوفهم على الأزهر من السياسة ومن دسائسها، فقد تطلعت أنظار الحكومات الحزبية لنفوذ الأزهر وعلمائه فى الشعب، ولكلمته المسموعة فى الجمهور، فأرادت كلٌّ منها أن تستميل هذا النفوذ وهذه الكلمة المسموعة لجانبها، وكان أول مظهر من مظاهر هذا التطلع لاكتساب هذا النفوذ الأزهرى ما حصل عندما رشح الملك أربعة من كبار علماء الأزهر ليكونوا أعضاء فى مجلس الشيوخ، ليتكلموا فيه عن الدين وعن الأزهر، وليشتركوا مع أعضائه أيضًا فى باقى شئون مصر العامة».

«لقد ظنت الحكومة القائمة وقتئذ أن هؤلاء العلماء الأربعة ليسوا من حزبها، ولقد قدرت أنها لن تستفيد من ورائهم شيئًا فى إقرار مبادئها ومبادئ حزبها، فعارضت فى تعيينهم فى أول الأمر، ثم اضطرت إلى قبولهم بعد ذلك، فكانت هذه الواقعة فاتحة ظهور الطمع الحزبى فى اقتناص حقوق الملك الدستورية فى

الأزهر لجانب الأحزاب، فقد شعرت هذه الأحزاب أن قوة الأزهر وسلطته قد فلتت من أيديهم».

(٨)

ويصور الشيخ الظواهرى على طريقته ومن وجهة نظره احتدام الصراع على الأزهر فيما بين الملك من ناحية، والأحزاب من ناحية أخرى فيقول:

«... بدأ شيء من النضال (يقصد الظواهرى بهذا اللفظ المعنى الذى يعبر عنه الآن بلفظ الصراع) بين الأحزاب وبين السراى فى شأن حقوق الملك فى تعيين الرؤساء الدينيين، فقد رغبت الأحزاب فى أن يتنازل الملك لهم عن هذه الحقوق لكى تستفيد الأحزاب من نفوذ رجال الدين فى إقرار سيطرة هذه الأحزاب أو تعزيز هذه السيطرة، لكن الملك كان يأبى دائمًا على الأحزاب ذلك، رفقًا منه على رجال الدين من أذى السياسة كما قدمنا، ومحافظة منه على مجد الأزهر أيضا أن يتعرض للخطر».

«لكن الأحزاب السياسية لم تهدأ لها خواطرها، فإن طبيعة وجودها كأحزاب سياسية لم تكن لترسل السكون فى أركانها أو الهدوء فى أرجائها، فالنضال السياسى هو عملها، والمشاكسة هى روحها، ومن أجل هذا النضال ومن أجل هذه المدافعة وجدت الأحزاب السياسة».

(٩)

على هذا النحو الصريح الواضح كان الشيخ الظواهرى يعبر عن فهمه السياسى، الذى قد نختلف معه فيه، وهو ـ كما رأينا لتونا ـ نحوٌ يختلط فيه الصواب والفهم العميق بعمق خطر وهو الحرص على التقليل من شأن السياسة من خلال الحديث عن ممارستها بطريقة فوقية تنظر إلى أدائها على أنه مشاكسة(!!):

«. . . وقد نص قانون الانتخاب فيما يختص بترشيح كبار علماء الأزهر أعضاء فى مجلس الشيوخ، أن يكون العالم المرشح عضواً فى هيئة كبار العلماء، وهنا وجدت الأحزاب السياسية مخرجًا لنضالها فى إخراج بعض العلماء الأربع الذين عينهم الملك أعضاء فى مجلس الشيوخ، والذين لم يكونوا على هوى هذه الأحزاب، فقد كان نصف هؤلاء من كبار العلماء لكنهم ليسوا أعضاء فى هيئة كبار العلماء الرسمية، فتمسكت الأحزاب بنص اللفظ الدستورى فى شأن هؤلاء العلماء، ولم ترد أن تتصرف فى حالتهم بروح الدستور، فطلبت إخراج الاثنين اللذين لم ينطبق عليهما لفظ الدستور، ولما كان الملك فؤاد ملكًا دستوريّا بطبعه، فقد نزل على هذا التفسير اللفظى من جانب الأحزاب، مخافة أن يساء الظن به من جهة الدستور، فوافق على خروج هذين العالمين من مجلس الشيوخ».

«بقى الحال على ذلك زهاء السنتين، ولم يجد فى الموقف شىء جديد يستدعى إعادة التكلم فى حقوق الملك من جهة الهيمنة على تعيين رؤساء الأديان».

(١٠)

ويشير الشيخ الظواهرى فى ذكاء موجه إلى الظروف التى ساعدت الحركة الوطنية على إقرار قانون سنة ١٩٢٧ الذى أشرك مجلس الوزراء فى المسئولية عن شئون الأزهر، وهو يقدم القصة فى صياغة جميلة تحفظ لأصحاب الاقتراح من الحزبيين مكانتهم وكرامتهم، وإن كانت تعبر فى الوقت ذاته عن توجسه مما تم على نحو ما تم:

«ولكن فى سنة ١٩٢٧ وفى إبان حكومة عبد الخالق ثروت باشا قامت حركة من الأحزاب ومن أعضاء البرلمان تستنكر على الأزهريين سوء ظنهم فى رجال السياسة وفى رجال الأحزاب ورجال الحكومة، وقال هؤلاء السياسيون فى نقاشهم إنهم يجلون الدين وأهل الدين، وأن للأزهر ورجاله عندهم مكانة خاصة، وهم لا يجهلون مطلقًا ما لهذا المعهد القديم عليهم من حق الاحترام

والإكبار، وما هو واجب عليهم إزاءه من فرض حمايته والمحافظة عليه، لذلك فهم متألمون من سوء الظن الذى أظهره الأزهريون نحوهم من احتمال استغلالهم نفوذ رجال الدين لمصلحة غير مصلحة الدين، واستغلال الأزهر واسم الأزهر لشىء غير ما وجد له هذا المعهد من رفع لواء الإسلام وحماية تقاليده وتعاليمه».

«وكانت نتيجة هذه الحركة، وهى حركة بريئة مباركة فى ظاهرها حتى الآن، أن طلبت هذه الأحزاب ومنهم أعضاء البرلمان، أن يتفضل الملك فيحسن ظنه فيهم وفى نواياهم من ناحية الأزهر ورجال الدين، وأن يقدر فيهم هذه الروح الطيبة التى تسيطر عليهم من أجل الدين وأهله، وحينئذ قبل الملك، وهو ملك دستورى كما قدمنا، أن ينزل على آراء النواب، وأن يحسن الظن بهم فى شأن الأزهر كما طلبوا، وحينئذ صدر قانون سمّى قانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٧».

(١١)

ومع أن عادة الكتب أن تورد نصوص القوانين فى الهوامش، فإنى أعتقد أن اتصال الحديث عن فكرة الظواهرى فيما يتعلق بالأزهر والسياسة لا يستقيم من دون أن نطالع نص القانون الذى تبلورت فيه وفى معارضته وجهات النظر حول هذه العلاقة:

«قانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٧ بتنظيم سلطة الملك فيما يختص بالمعاهد الدينية وبتعيين الرؤساء الدينيين والمسائل الخاصة بالأديان المسموح بها فى البلاد».

«نحن فؤاد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه، وقد صدقنا عليه:

«مادة ١: يكون استعمال السلطة التى للملك فيما يختص بالجامع الأزهر والمعاهد الدينية الأخرى بواسطة رئيس مجلس الوزراء، وعلى ذلك يكون تعيين

شيخ الجامع الأزهر بأمر ملكى بناء على ما يعرضه رئيس مجلس الوزراء، كما تصدر بناء على عرضه الإرادات والأوامر الأخرى المنصوص عليها فى قوانين هذه المعاهد».

«**مادة ٢ :** تصدر بقانون ميزانية الأزهر والمعاهد الدينية الأخرى والحساب الختامى وتتبع فيهما الأحكام المقررة فى الدستور لميزانية الدولة وحسابها الختامى».

«**مادة ٣ :** يجرى حكم القاعدة المشار إليها فى المادة الأولى على ما للملك من السلطة فيما يختص بتعيين الرؤساء الدينيين الآخرين وبالمسائل المتعلقة بالأديان المسموح بها».

«**مادة ٤ :** استثناء من حكم المادة الثانية لهذا القانون تعرض ميزانية الأزهر والمعاهد الدينية عن السنة المالية الحاضرة فى شهر مايو سنة ١٩٢٧ على البرلمان».

«**مادة ٥ :** على رئيس مجلس الوزراء تنفيذ هذا القانون، ويعمل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية».

نأمر بأن يبصم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر فى الجريدة الرسمية، وينفذ كقانون من قوانين الدولة».

«صدر بسراى القبة فى ٢٩ ذى القعدة سنة ١٣٤٥ و٣١ مايو سنة ١٩٢٧».

(١٢)

ومن المذهل لأى مفكر ليبرالى حقيقى أن يرى الشيخ الظواهرى يعلق على هذا القانون من وجهة نظر رجعية تقول بأن الملك قد تنازل من خلال هذا القانون عن الحق التقليدى المتوارث له عن أجداده(!!) فى اختيار الرؤساء الدينيين، لكنه مع هذا يلفت النظر بطريقة حاسمة إلى نقطة قانونية مهمة، وهى أن هذا القانون (أى

القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٧) لم ينقل حقوق الملك بأجمعها فى تعيين الرؤساء الدينيين إلى الحكومة، بل هو شارك رئيس مجلس الوزراء مع الملك فى إجراءات التعيين، أو هو جعل حق الاختيار لرئيس مجلس الوزراء وحق الموافقة للملك وظاهر أن كلا الحقين متمم للآخر فى تنفيذ التعيين؛ لأن التعيين فى هذه الوظائف يكون بأمر ملكى وليس بمرسوم ملكى، وهو حريص على أن يذكر بالفرق بين هذا وذاك، ومن الطريف أن هذا الفهم الذى كان الظواهرى واعيًا له منذ أواخر العشرينيات قد مثل نقطة من نقاط الخلاف المتصاعد بين الملك فاروق ورئيس وزارئه إبراهيم عبدالهادى فى ١٩٤٩ على نحو ما نعرف من أدبيات هذه الفترة، ومن المفيد أن نقرأ نص الظواهرى فى تبيين الفرق بين المرسوم الملكى والأمر الملكى.

«. . . فالمرسوم الملكى، حسب الدستور، هو الصك الملكى الكريم للأعمال الحكومية التى يتقدم بها مجلس الوزراء لجلالة الملك ليمهرها بإمضائه، وفى هذه الحالة يكون مجلس الوزراء هو وحده المسئول عنها، ولا يطلب من الملك تحمل مسئولية فيها، وإنما إمضاء الملك تتويجًا لها لتأخذ طريقها للتنفيذ. . وليس فى هذا الاتجاه الدستورى انتقاص لسلطة الملك أو لمسئوليته أمام شعبه فى مراقبة حسن سير الحكومة ومؤاخذتها إذا هى كانت مخطئة، فإنه وإن كان الملك، بحكم الدستور، لا يناقش مجلس الوزراء فى القرارات التى يتخذها المجلس، والتى يطلب من الملك استصدار المراسيم الملكية بها، إلا أن للملك الحق فى إقالة الوزارة إذا هو لاحظ أن فى قراراتها أو تصرفاتها ما لا يتفق مع المصلحة العامة التى ينشدها الملك لأمته، وفى هذه الحالة يستفتى الشعب بانتخاب جديد فى شأن هذه الوزارة».

«أما عن الأوامر الملكية وهى التى نص قانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٧ على أن تعيين الرؤساء الدينيين يكون بمقتضاها، فإنها تختلف عن المراسيم الملكية من ناحية المسئولية الوزارية اختلافًا جوهريًا، ففى التعيينات التى تصدر بأوامر

ملكية، يكون الملك وحده هو المتصرف فيها، وليس لأحد أن يعترض عليها ويعارض فيها، ولا تتحمل الوزارة مسئوليتها، ولا يجوز للبرلمان أن يتناقش فيها . . فهى فى الحقيقة حقوق شخصية للملك يتولاها وينفذها كما يريد» .

(١٣)

ونأتى بعد هذا كله إلى علاقة الظواهرى بمنافسيه وبخصومه، ذلك أن تأمل مثل هذه العلاقات كفيل بأن يكشف لنا بذكاء عن حقيقة مواقفه السياسية والخلقية، ونحن نرى الظواهرى حريصًا على الأمانة المفرطة فى رواية الوقائع حين يروى قصة اختيار شيخ الأزهر سنة ١٩٢٨ مع أنه يروى القصة من وجهة نظره، والواقع أن هذا الصدق التاريخى سمة فى كل كتابات هذه الفترة، فلم تكن الأحداث تحتمل تناقضات الروايات إلى الحد المزعج الذى خبرناه فى عهد الثورة .

أما الشيخ الظواهرى، فإنه عندما يروى قصة اختيار شيخ الأزهر وكان هو أحد المرشحين للمنصب فإنه يرويها بطريقة مطابقة للحقيقة فى كل جزئياتها إن لم يكن جميعها، وهو يشير إلى أن الصفات المؤهلة لاختيار شيخ الأزهر كانت متوفرة فى عدد من كبار العلماء الأزهريين عندما توفى المرحوم الشيخ أبو الفضل الجيزاوى، وكان من هؤلاء: هو نفسه (أى الشيخ محمد الأحمدى الظواهرى)، والشيخ عبد الرحمن قراعة، والشيخ محمد حسنين مخلوف، والشيخ محمد بخيت، والشيخ أحمد هارون، والشيخ عبد المجيد سليم . . . وغيرهم» .

ومن الجدير بالإشارة أن الشيخ الظواهرى كان يحاول أن ينأى بنفسه عن الحديث الصريح أو المتكرر عن طبيعة الدور الذى لعبه البريطانيون فى تزكية الشيخ المراغى والدفع به إلى هذا الموقع، ويستفيض عن هذا بذكر مثل هذه الإحالات والإضاءات ضمن حديثه عن سياق آخر من الأحداث .

(١٤)

كان الشيخ الظواهرى يعتقد فى خطورة أن يكون رجل الدين من رجال الدين والسياسة، أو أن يكون لرجل الدين (يقصد عالم الدين) علاقة مباشرة بالسياسة وربما فهمت بعض نصوصه أو النصوص التى سجلها ابنه فى مذكراته على أنها تعريض بما كان معروفًا من علاقة الشيخ المراغى الوثيقة جدّا بالسياسة، لكن هذا لا ينفى عن أفكار الظواهرى وجاهتها النظرية، وإن كنا لا نوافق عليها:

«إن الرجل السياسى بطبيعة عمله وطبيعة اتجاهه، لا يشغله إذا كان رجل الدين صالحا أم طالحًا، أم مستهترًا، خبيثًا يستغل الدين والمركز الدينى لمصلحته، أم صافيًا يعمل للدين ولله وحده. إنه لا يهتم إذا كان رجل الدين يعظ فى المساجد لله حقّا، أم هو يعظ بقصد الدعاية لنفسه، وهو لا يهتم إذا كان رجل الدين هذا يظهر فى المساجد فى جميع أوقات الصلاة، ويغشى بيوت الله ليصلى صلاة الجماعة، ويؤم المسلمين فى الصلاة، أم هو لا يقصد المساجد أبدًا ولا يرى فيها مصليًا أبدًا، إلا إذا كان فى ذلك مظهر له، أو اضطرار له، كما فى حفل رسمى مثلاً».

«إن رجل السياسة بطبيعة عمله لا يعبأ إذا كان رجل الدين يقوم حقيقة بتعاليم الدين فلا يعصى الله فى شىء، ولا يجالس أعداء الإسلام، ولا ينافق بدينه ولا بوطنه. . إنه لا يهتم إذا كان هذا يغاير أهل الدين فى مظهرهم أو فى زيهم أو عاداتهم، أو إذا كان قد ترك التقشف والتقى والورع واندمج فى الدنيا ونعيمها، وسعى وراء الثروة والجاه، ولم يعبأ بالدين إلا فى الظاهر».

«إن رجل السياسة طبيعة عمله وطبيعة اتجاهه، ما كان ليشغل باله بكل هذا، وإنما الذى كان يشغله من ناحية الأزهر، تلك الاعتبارات السياسية التى قدمناها، وتفسيرات القوانين والدساتير، وعلاقة هذه التفاسير بحقوق الحكومة وحقوق الملك فى تعيين الرؤساء الدينيين، ولعل هذا الشعور بعينه، شعور عدم المبالاة

بأخلاق رجال الدين من جانب رجال السياسة، هو الذى كان يتخوف من أجله الأزهريون والملك عندما كانوا يفضلون تبعيتهم للجالس على العرش».

(١٥)

ويتحدث كتاب مذكرات الظواهرى فى صراحة شديدة عن رأيه فى «ضعف صلاحية» الشيخ المراغى لشغل مشيخة الأزهر، ولسنا نعرف إن كان الشيخ الظواهرى نفسه هو صاحب كل هذه العبارات أم أن ابنه صاغها وزادها من عندياته بما يتوافق مع أسلوب والده وعباراته.

«... لقد رشحوا له عالمًا من القضاء الشرعى توسموا فيه الصلاحية من هذه الناحية؛ لأنه كان أيضًا فى الحقيقة من رجال السياسة. لقد تخرج هذا المرشح من الأزهر منذ خمس وعشرين عامًا وقتئذ، لكنه منذ تخرجه ترك الأزهر فنسيه زملاؤه الأزهريون؛ لأنه لم يشاركهم فى حياتهم الأزهرية التى كانوا يعتزون بها.. أنه لم يجلس معهم للتدريس على الكراسى المقامة بجوار الأعمدة، ولم يأت الطلبة يقبلون يده قبل الدرس وبعده اعترافًا منهم بفضله وعلمه كما يفعل هؤلاء الطلبة الآن، وكما فعلوا من قبل مع زملائه.. إن أحدًا من هؤلاء الطلبة لم يتخرج على يديه فصار الآن عالمًا يتحدث بعلمه، ويفخر بأستاذيته له، ويملأ الدنيا تشييدًا بصيته وغزارة فقهه.. إنه لم يلقن النحو أو المنطق أو البلاغة أو الأصول أو التفسير أو الحديث، كما لقنه هؤلاء الزملاء.. بل هو لم يرق أيضًا وظيفة من وظائف الأزهر الإدارية كما رقيها بعضهم».

«إنه أحد رجال الدين.. لكنه أكثر شىء قربًا بالسياسة، فقد تميز باتصاله بالأوساط السياسية.. ولعل هذا هو الذى عرف أهل السياسة به فرشحوه لهذا المنصب.. مع أنه منصب علمى دينى».

«إنه شغل بالسياسة أكثر من العلم والتعليم الدينى.. فهو لا يظهر فى المساجد يصلى ويعظ فيها إلا إذا كانت الصلاة والوعظ فى حفل رسمى متصل بطبيعة

رسميته بالسياسة . . والآيات القرآنية التى يختارها للوعظ يحرص على أن تكون مما يشير إلى حالة سياسية قائمة . . إنه فى الحقيقة معجون بعجين السياسة» .

(١٦)

بل إن فخر الدين الظواهرى يروى تفصيلات مباشرة عن الطريق الذى سلكه الشيخ المراغى من أجل تحقيق ما تطلعت إليه نفسه من شغله لمشيخة الأزهر . ونحن نلاحظ فى هذه التفصيلات أنها لا تحيط علما بما روته مذكرات النحاس باشا التى نشرها سكرتيره محمد كامل البنا من أن النحاس نفسه طلب من بعض زملائه الوزراء أنه يرتبوا له لقاء بالمراغى قبل أن يرشحه ومن أن محمد محمود باشا نفسه لم يكن متحمسًا للمراغى على الرغم من الصلة بينهما . . كما نلاحظ أن فخر الدين الظواهرى لا يركز التركيز المناسب على ما حدث بالفعل من تأجيل الملك موافقته على ترشيح المراغى لهذا المنصب .

« . . . لقد تطلعت نفس الشيخ المراغى عند خلو منصب شيخ الأزهر لهذه المشيخة الجليلة . . ولقد كاشف بذلك صديقيه العضوين بالوزارة ، فوافقاه على تطلعه ، وكانا رسولى دعاية له عند مصطفى النحاس باشا رئيس الوزارة الائتلافية التى كانا عضوين فيها ، فقد كان عليه ، وقد خلت هذه الوظيفة بوفاة الشيخ أبى الفصل (الجيزاوى) ، أن يتقدم للملك بمرشح لها» .

«لقد سبق أن أشرنا إلى أن رجل السياسة يهتم أول ما يهتم بالشئون الدستورية والشئون السياسية ، فلما سأل مصطفى النحاس باشا زميله محمد محمود باشا عن اتجاهات الشيخ المراغى فى شأن القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٧ الذى يقرر للحكومة حق اختيار الرؤساء الدينيين ، أجاب بأن الشيخ المراغى لا يعارض فى هذا القانون ، بل هو يقره ، وحينئذ ، ولما كان لا يوجد فى حزب النحاس باشا السياسى فى ذلك الوقت عالم يصلح لرياسة الأزهر كما قدمنا ، فقد قبل النحاس

باشا بناء على ترشيح زميليه فى الوزارة أن يتقدم للملك فؤاد باسم الشيخ المراغى مرشحًا لمشيخة الأزهر.

(١٧)

ويقدم الظواهرى تبريرات مقبولة، لكنها غير كافية لما شاع عن ترشيح البريطانيين للشيخ المراغى، ومن العجيب أن النصوص التى بين أيدينا تثبت للمراغى قدرات فائقة على الصداقة والمودة مع البريطانيين (أو مع غيرهم) وإن كان الأمر لا يخلو من غمز فى فتوى المراغى بأنه لا مانع من محاربة المسلم لأخيه المسلم.

«... لقد أمضى الشيخ مصطفى المراغى مدة طويلة من حياته فى القضاء الشرعى فى السودان.. والموظفون المصريون فى السودان بحكم وظائفهم يختلطون بزملائهم الموظفين البريطانيين هناك، وكثيراً ما تنشأ بين الجميع ألفة ومحبة ومودة من طبيعة الاغتراب».

«وقد كان الشيخ المراغى موظفًا مصريّا كبيراً فى السودان، فكان طبيعيّا أن تنشأ تلك الألفة وتلك المودة بينه وبين كبار الموظفين البريطانيين وساستهم فى ذلك القطر الشقيق، شأن باقى كبار المصريين الآخرين».

«وقد مهدت تلك الفترة الطويلة التى قضاها الشيخ المراغى قاضيًا فى السودان فرصًا واسعة له لكى يتعرف فيها على عقلية هؤلاء الإنجليز، ولكى يفهم مشاربهم ومقدار تفكيرهم وحكمهم على الأشياء، فلقد تصادقوا، ولقد جلس وتناقش معهم فتبادلوا المودة وارتاح كلٌّ منهم للآخر.. خصوصًا أن الشيخ قد اشتهر عندهم بسعة العقل والفكر عندما أفتى فى إبان الحرب العالمية الأولى، وكانت تركيا قد أعلنت الحرب وقتئذ على بريطانيا، بأنه لا مانع من محاربة المسلم لأخيه المسلم، فقد كانت هذه الفتوى من أسباب استقرار النظام حينئذ فى السودان».

«وعندما نقل الشيخ المراغى من السودان لمصر لم تنقطع المودة والصداقة التى نشأت فى السودان، بل استمرت هذه المحبة والمودة فى مصر أيضًا».

(١٨)

ونصل إلى المرحلة التى مهدت الطريق للمراغى لتولى المشيخة وهى صداقته المباشرة للمعتمد البريطانى جورج لويد، وهى الصداقة التى بلغت حد الزيارة الأسبوعية.

«. . . وقد حكى وقتئذ الأستاذ محمد شفيق رئيس القسم العربى بدار المندوب السامى البريطانى فى مصر أن اللورد جورج لويد يعز فضيلة الشيخ المراغى رئيس المحكمة العليا الشرعية إعزازًا خاصًا، فإنه لا يمضى أسبوع إلا ويكون فضيلة الشيخ مدعوًا أو زائرًا فى دار المندوب، وكثيرًا ما يتناولان الطعام معا ويتجاذبان أطراف الحديث فى شتى الشئون».

«كان طبيعيًا إذًا أنه عندما خلت وظيفة شيخ الجامع الأزهر، وعندما أراد اللورد جورج اللويد أن يكون له رأى فى المرشح لها كما قدمنا، أن يتجه تفكيره أول ما يتجه إلى الشيخ المراغى، فإنه لم يكن يعرف أحدًا من العلماء الأزهريين، ولم يكن من السهل عليه ذلك، فتقدم اللورد جورج اللويد لتوفيق نسيم باشا رئيس ديوان الملك، وطلب منه ترشيح الشيخ المراغى لمشيخة الأزهر».

«وعندما قابل النحاس باشا جلالة الملك فؤاد للتحدث معه فى شأن ترشيح شيخ الأزهر الجديد، حكى مصدر كبير فى القصر الملكى وقتئذ يصف هذا الحادث فقال: إن جلالة الملك تلطف وأفهم النحاس باشا رئيس وزرائه أنه بطبيعته ملك دستورى، وإن أظهر دليل على ذلك موافقته على القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٧ الذى يشرك معه الحكومة فى اختيار الرؤساء الدينيين بعد أن كان هذا الحق لجلالته وحده، وإنه يرغب فى أن تتعاون معه الحكومة فى المحافظة على

الدين الإسلامى، وأن يكون هذا التعاون بإخلاص حقيقى من أجل الإسلام وحده، ومجرداً عن أى غرض آخر».

(١٩)

ونأتى إلى الفقرة التى تتوافق مع بعض ما روته المذكرات التى سجلها سكرتير النحاس باشا من أن أمر الاختيار تأجل بسبب اختلاف رأيى الملك والنحاس وإن كانت الرواية التى تتيحها المذكرات التى كتبها الشيخ الظواهرى تشير إلى أن الملك فؤاد فوجئ بترشيح النحاس للمراغى، فظن (لأول وهلة) أن هناك تفاهمًا بين النحاس واللورد لويد.. بينما نفهم من مذكرات سكرتير النحاس أن تدخل البريطانيين لم يكن حدث حتى هذه اللحظة وإنما حدث بعد فترة الإرجاء.. وعندما حدث هذا التدخل فقد نال المراغى المنصب بالفعل.

«وقال هذا المصدر نفسه: إن جلالة الملك كان يفكر فى ذلك الوقت فى ترشيح الشيخ محمد الأحمدى الظواهرى لمشيخة الجامع الأزهر، فقد كان جلالته يرى أن الصفات اللازمة لهذا المنصب متوفرة فى هذا الشيخ.. فلما أخبر جلالة الملك رئيس وزرائه برغبته هذه، أمّن النحاس باشا على صلاحية الشيخ الظواهرى لمنصب المشيخة، لكنه أضاف أنه يعرف شخصًا آخر يصلح أيضًا ورجا من جلالته الموافقة عليه وذكر لجلالته اسم الشيخ محمد مصطفى المراغى.. وهنا يقول المصدر: إن وجه الملك تجهم فى هذه اللحظة.. فقد تبادر لذهن جلالته فى أول الأمر أن هناك تفاهمًا بين النحاس باشا وبين اللورد جورج لويد على هذا الترشيح».

«انقضى بعد ذلك على هذا الحديث زهاء العشرة شهور بقى فيها هذا المنصب الدينى الكبير شاغراً.. ولما تساءل الناس عن السبب فى ذلك عرفوا أن هذا إجراء كريم من جانب الملك فؤاد، أراد به إحباط مجهودات اللورد جورج لويد فى

التدخل فى مسائل الدين الإسلامى . . فقد كانت هذه طريقة جلالته فى الرد على المسائل التى لا تنال منه القبول، يهملها لتموت فى نفسها» .

(٢٠)

هكذا تشخص مذكرات نجل الظواهرى الأمر على أنه كان نتيجة إلحاح البريطانيين وغيرهم، ولم يكن كما صورته مذكرات سكرتير النحاس أنه كان بناء على تدخلهم!!

ومع أننا لا نملك الآن ما يرجح هذه الرواية على تلك ولا تلك على هذه، فإننا نشير إلى حقيقة أن الشيخ محمد مصطفى المراغى كان صديقًا لمحمد محمود باشا!! وهو ما جعل بعض الناس يعتقدون أنه كانت لمحمد محمود يد كبيرة فى هذا التعيين!!

وربما يدلنا هذا على ما كان يتمتع به الشيخ الظواهرى (وابنه أيضًا) من سذاجة سياسية مفرطة وهى السذاجة التى مكنت للمراغى، وكانت كفيلة بأن تمكن لأى خصم آخر من أن ينتصر فى معارك السياسة التى يكون الظواهرى طرفها الآخر .

« . . . وبعد انقضاء هذه الفترة الطويلة عاد النحاس باشا فطلب من توفيق نسيم باشا أن يلتمس من جلالة الملك التفضل بإصدار أمره الملكى بتعيين الشيخ المراغى شيخا للأزهر . . فإنه يرغب فى إرضاء زميليه فى الوزارة من جهة . . ولأن القانون يبيح لرئيس الوزراء هذا الالتماس من جهة أخرى . . وفى هذه الأثناء عاود اللورد جورج لويد الرجاء لتوفيق نسيم باشا أيضًا بترشيح الشيخ المراغى . . وهنا أدرك توفيق نسيم باشا صدق فراسة الملك فى نتيجة تدخل رجال السياسة فى أمور الدين . . ثم مراعاة لكل هذه الظروف مجتمعة تفضل جلالته بإصدار الأمر الملكى بتعيين الشيخ المراغى شيخًا للأزهر» .

(٢١)

ومن المفيد أن نتأمل فى موقف الشيخ الظواهرى نفسه من إقالة منافسه الشيخ المراغى فى المدة الأولى:

«. . . . . .

«. . . فأشار توفيق نسيم باشا للشيخ المراغى بعدم رغبة جلالته فى استمرار قيام القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٧ وبرغبة جلالته فى إلغائه حفظًا للأزهر وللدين من أغراض السياسة الخبيثة، ولما كان مشروع القانون الذى قدمه الشيخ المراغى لإصلاح الأزهر يقر هذا القانون ويحبذه ويجعله أساس الإصلاح الذى انتواه، أشار توفيق نسيم باشا للشيخ المراغى بأن جلالة الملك لا يوافق على مشروع هذا القانون الذى قدمه فضيلته لإصلاح الأزهر ويرفضه».

«ثم إن فى التقاليد السياسية للوظائف الكبرى حفظا لهيبة هذه الوظائف وإبقاء على مقامها من التعرض لامتهان الإقالة، فقد أصبح هناك تقليد معروف متبع منذ القدم، هو تخلى الموظف الكبير من منصبه إذا هو شعر أو أشعر أن جلالة الملك غير راض عنه أو عن عمله. . وكان معنى هذا فى حالة الشيخ المراغى أن يتخلى فضيلته عن منصب المشيخة، فقدم استقالته من منصبه».

«ومن الطريف أنه لما أوحى توفيق نسيم (رئيس الديوان) إلى الشيخ المراغى بضرورة استقالته، استجاب المراغى لهذه الرغبة الملكية، لكنه قدم هذه الاستقالة إلى محمد محمود باشا رئيس الوزارة، ولم يكن قد ترك منصبه بعد، وإنما تركه بعد ذلك بيومين. . فكأن تقديم الاستقالة من الشيخ المراغى لمحمد محمود باشا رئيس الوزراء وليس لجلالة الملك (كان) تنفيذًا منه للقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٧ وهو القانون الذى كانت السراى تعترض عليه. . فحول محمد محمود باشا هذه الاستقالة للسراى لعرضها على جلالة الملك طبقًا لهذا القانون أيضًا، وفى هذا معنى خاص».

(٢٢)

كما أنه من المفيد أن ننقل تصور الظواهرى لخطوات لتعيينه هو نفسه شيخًا للأزهر.

«. . . كان عدلى يكن باشا رئيس الوزراء الجديد متفاهمًا ومتفقًا تمامًا مع جلالة الملك فؤاد على اختيار الشيخ الظواهرى لمنصب المشيخة، لذلك فعندما كتب رئيس الوزراء للسراى باستصدار الأمر الملكى الكريم بذلك صدر الأمر الكريم فى نفس اليوم. ويحسن بنا أن ننشره هنا لأهميته من الناحية التاريخية الخاصة بالقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٧ المشار إليه، فالأمر الملكى لم يهمل الإشارة إلى هذا القانون، احترامًا منه لقيامه، مع أن السراى كانت راغبة عن بقاء هذا القانون وكانت تريد إلغاءه. . وفى هذا ما يظهر ذكاء الملك فؤاد فى إبراز التزامه بالدستور:

«نحن فؤاد الأول ملك مصر

بعد الاطلاع على المادة الأولى من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٧ . . وبناء على ما عرضه علينا رئيس مجلس الوزراء.

أمرنا بما هو آت

١ ـ يعين الشيخ محمد الأحمدى الظواهرى شيخ معهد طنطا شيخًا للجامع الأزهر بدلاً من الشيخ محمد مصطفى المراغى المستقيل.

٢ ـ على رئيس وزرائنا تنفيذ أمرنا هذا.

فؤاد

بأمر صاحب الجلالة
رئيس مجلس الوزراء
عدلى يكن

صدر بسراى المنتزه فى ٧ جمادى الأولى سنة ١٣٤٨ و١٠ أكتوبر سنة ١٩٢٩».

(٢٣)

ونحن نرى الظواهرى يتهم نسيم صراحة بالتآمر على وجوده فى منصب شيخ الأزهر، ويستشهد بما كانت الصحافة والأوساط السياسية ترده من مظاهر هذا التآمر الخفى والمعلن على حد سواء:

«. . . لكنى لاحظت أن حكومة توفيق نسيم باشا بعد هذا الحديث تراخت كثيراً فى قمع حركة الطلبة الثائرين (هكذا يقول الشيخ الظواهرى بوضوح ينبئ عن عداء واضح للديمقراطية!! فهو ـ أى الظواهرى ـ يستخدم ألفاظ القمع فى جانب ما هو مطلوب من الحكومة والتراخى فى وصف سلوكها) بسبب تحديد عدد الدخول فى الكليات، فازدادت الحركة واتخذت بعد ذلك شكلاً عدائيّا ظاهراً ضدى بقصد إحراجى وإجبارى على الاستقالة حتى أن بعض الناس وبعض الجرائد قالت إن الحكومة بالاتفاق مع حزب سياسى خاص كانت تغذى حركة الطلاب الثورية بدلاً من قمعها، واستدلوا على ذلك بأنه عندما ذهب هؤلاء الطلبة الثائرون إلى حجرة شيخ الأزهر فى غيبته وحطموا بعض أثاثها، تراخت الحكومة فى تحقيق هذه الحادثة تراخيًا ظاهراً أدى إلى أن بعضهم اتهمها فعلاً بالتحريض عليه، إذ حضر البوليس متأخراً بضعة ساعات بعد أن انفض الثائرون».

«كذلك ظهر شعور حكومة توفيق نسيم باشا ضدى علانية (ها هو الظواهرى يستخدم لفظ العلانية فى وصف تآمر نسيم ضده) عندما هددت هذه الحكومة بالامتناع عن دفع مرتبات العاملين والموظفين عندما اضطررت بناء على إشارة الملك فؤاد لتعطيل الدراسة بالأزهر إيقافًا لحركة الطلبة الثائرين، فكان هذا التهديد من جانب حكومة توفيق نسيم باشا بالامتناع عن دفع المرتبات دليلاً آخر على رغبة الحكومة فى استمرار الحركة الثورية ضدى بقصد إحراجى وإرغامى على الاستقالة».

(٢٤)

ويعترف الشيخ الظواهرى بأن طاقته النفسية عجزت عن تحمل هذه الأجواء السياسية:

«. . . والحق أنى كنت فى هذا الوقت محرجًا جدّا، فمن جهة كان جلالة الملك فؤاد لا يريد أن أترك منصبى وأرسل لى عدة مرات يهدئ من نفسى ويطلب منى تجنب العاصفة حتى تنتهى، ومن جهة أخرى كانت نفسى لا تطيق هذه الحالة الشاذة التى أوجدتها حكومة توفيق نسيم باشا بوسائلها المختلفة لمحاربتى فتقدمت بالاستقالة مرة أخرى لجلالة الملك، لكنه أشار مرة أخرى برغبته فى بقائى فى منصبى مراعاة لظروف مرضه».

(٢٥)

ومن الطريف أن الظواهرى مع استيعابه لكل هذا التآمر «النسيمى» كان يؤمن بوضوح أن نسيم باشا لا يفعل شيئًا من عندياته، وإنما كان فى عقيدة الظواهرى، ينفذ سياسة البريطانيين، وأن توجه البريطانيين كان يقضى بإحلال الشيخ المراغى محل الشيخ الظواهرى فى مشيخة الأزهر، وأن هذا التوجه كان واضحًا ومعلنًا، وإن ظل مستترًا بعض الوقت، ومن الطريف أن الملك فؤاد كان بدهائه حريصًا على عدم الإشارة إلى هذه الحقائق فى نص استقالة الظواهرى:

«. . . بعد ذلك بقليل ظهر المختبئ سافرًا وظهرت نوايا حكومة توفيق نسيم باشا صريحة، إذ كتبت الجرائد تقول إن من ضمن الطلبات الإنجليزية التى قدمها السير مايلز لامبسون المندوب البريطانى عدا إخراج عبد الفتاح يحيى باشا من الوزارة وتعيين توفيق نسيم باشا بدله، وعدا خروج زكى الإبراشى باشا من السراى، تعيين الشيخ محمد مصطفى المراغى شيخًا للأزهر، وذكرت أن الطلبين

الأولين أجيبا فعلاً بخروج عبد الفتاح يحيى باشا وزكى الإبراشى باشا وينتظر إجابة الطلب الثالث قريبًا بخروج الشيخ الظواهرى وعودة الشيخ المراغى إلى مشيخة الأزهر».

«فلما قرأت ذلك ذهبت لسراى القبة ومعى استقالة طويلة مسببة سردت فيها موضوع إنشائى للجامعة الأزهرية بكلياتها وأقسامها، وفصلت جميع الأعمال الإنشائية الأخرى التى قمت بها، ثم بينت موقف حكومة توفيق نسيم باشا وتحريضها للطلبة للقيام بثورة جامحة بقصد إحراجى للاستقالة، وذلك كله بسبب رفضى للاشتراك مع توفيق نسيم باشا فى التواطؤ على حقوق الملك أثناء مرضه».

«وعندما عرضت هذه الاستقالة المسببة وعرف الملك ما فيها، أشار علىّ بتغييرها والاكتفاء باستقالة قصيرة مسببة بضعف الصحة لكى لا يكون هناك إحراج سياسى للسراى من جراء هذه الأسباب التى ذكرتها فى استقالتى الأولى، فكتبت استقالة أخرى مسببة بضعف الصحة طبقًا لإرادته، وكانت صحتى فى الحقيقة قد اعتلت كثيراً من جراء هذه الحركة الثورية العنيفة التى دبرها ضدى توفيق نسيم باشا مدة خمسة أشهر تقريبًا».

(٢٦)

ومن الطريف أن نشير إلى هامش استشهد به كاتب المذكرات الذى هو نجل الشيخ الظواهرى حيث نقل عن جريدة الأهرام عدد ٢٨ أبريل ١٩٣٥ ما كتبه تحت عنوان «الرغبات البريطانية»:

«المقول أن الحكومة البريطانية قد أثارت من جديد الأزمة التى بدأ بها المستر بيترسون فى الخريف الماضى وتريد أن تصفى جميع المسائل التى حركتها فى ذلك الوقت وتحقق جميع الرغبات، وقد تحقق منها حتى الآن:

١ ـ إسقاط وزارة صاحب الدولة عبد الفتاح يحيى باشا .

٢ ـ تقليد صاحب الدولة محمد توفيق نسيم باشا الوزارة .

٣ ـ إبعاد صاحب السعادة زكى الإبراشى باشا .

٤ ـ تعيين صاحب الفضيلة الشيخ محمد مصطفى المراغى شيخًا للجامع الأزهر .

«وهذه آخر رغبة حققت ، فقد أعلن أن صاحب الفضيلة الشيخ الأحمدى الظواهرى استقال وأن فضيلة الأستاذ المراغى عين فى مكانه ، وأن أولهما سافر أمس إلى طنطا» .

«وبقى من الرغبات البريطانية الآن رغبتان ، الأولى خاصة بالوصاية ، والثانية خاصة بصاحب السمو الملكى الأمير فاروق وضرورة تعليمه بإنجلترا ، ويقال إن الحكومة البريطانية تريد تسوية هاتين المسألتين» .

(٢٧)

والواقع أننا لا نكاد نرى فى مذكرات الشيخ الظواهرى موقفًا سلبيًا أحد من السياسيين المصريين بما يوازى موقفه من محمد توفيق نسيم باشا ، فنحن نراه يتعامل مع تاريخ هذا الرجل وسلوكه بترفع شديد ، وينظر إليه من علو شاهق ، وربما جاز لنا أن نفسر هذا السلوك تفسيرًا سريعًا ومباشرًا بأن نشير إلى أن الظواهرى ترك مشيخة الأزهر فى عهد رياسة توفيق نسيم للوزارة ، وأن هذا لم يتم فى الغالب إلا بناء على مشورة ورأى أو طلب أو إلحاح توفيق نسيم ، ومع أن لهذا الرأى بعض الوجاهة فإننا نرى فى عبارات الظواهرى التى ينتقد بها توفيق نسيم ما ينبئ عن أن الخلاف بين الرجلين كان أكبر من منصب المشيخة نفسه ، وبوسعنا أن ندرك هذا المعنى ونحن نقرأ عبارات واضحة الدلالة لهذا الشيخ المهذب الحصيف الذى كان يزن كلماته قبل أن يمليها ، وسنورد فيما يلى بعض أجزاء من رواية الشيخ الظواهرى تكشف بوضوح عن تقييمه لهذه الشخصية

السياسية الخلافية التى لم تحظ حتى الآن بفهم حقيقى للدور الذى لعبه فى السياسة المصرية فى منتصف الثلاثينيات، بينما نرى هذا العالم الجليل شيخ الأزهر وقد استطاع أن يكشف عن أساس جوهرى فى تصرفات الرجل وسياساته، رابطًا بوضوح ووثوق بين أفعاله وبين رضاء الإنجليز وتوجههم، ولنقرأ هذا التصوير الدقيق للأوضاع السياسية:

«... انتهى أمر عبد الفتاح يحيى باشا ... بأن خرج من رئاسة الوزارة كما رغب مستر بيترسون، ولقد أشار لذلك صراحة فى خطاب استقالته، ثم حل محله محمد توفيق نسيم باشا الذى كان بينه وبين السراى فى ذلك الوقت جفاء معروف مشهور على أثر خروجه من رئاسة الديوان الملكى قبل ذلك بأكثر من عام، ولقد كان اختيار توفيق نسيم باشا بالذات لرئاسة الوزارة فى هذه الظروف محلاّ لكلام الكثير من الناس».

(٢٨)

والحاصل أن مذكرات نجل الشيخ الظواهرى تحرص على أن تنقل عن مجلة المصور ما هو كفيل ببيان الخلفية التى نشأ فيها التعاون بين نسيم باشا والإنجليز:

«... وقالت جريدة المصور فى ذلك تحت عنوان «تفاهم قديم» ما يأتى: ونستطيع أن نؤكد أن التفاهم بين مستر بيترسون وصاحب الدولة توفيق نسيم باشا قديم، ويرجع عهده إلى الأيام التى قضياها معًا عند قدومهما على ظهر باخرة واحدة، فقد أفضى نائب المندوب إلى دولة نسيم باشا بطرف من المهمة التى جاء ليؤديها فى مصر بمناسبة مرض الملك فؤاد، وصارحه صاحب الدولة بآرائه بشجاعة أعجب بها فخامته وأبرق إلى وزارة الخارجية البريطانية بعد عودته إلى مصر بأن رجل الساعة هو توفيق نسيم باشا».

. . . . . .

«وقد أتقن نسيم باشا الدور الذى لعبه فى هذه المسألة إتقانًا تامّا، فنجح وقتئذ فى تغريره بحزب الوفد وعشّم رئيسه بأنه سيطلب إلغاء دستور ١٩٣٠ توطئة لإعادة دستور ١٩٢٣ الذى كان هذا الحزب يجاهد وقتئذ لإعادته، وقد لقب حينئذ رئيس الوفد حكومة نسيم باشا من جراء ذلك بالحكومة الصديقة».

«. . . كشف مصطفى النحاس باشا بعد زمن نية نسيم باشا الحقيقية فى أنه إنما يريد التغرير به اكتسابًا للوقت، وأنه إنما يرغب فى دستور جديد غير دستور ١٩٢٣ ليتيح للإنجليز فرصة تغيير قانون الوصاية».

«لقد بدأ التشكك من جانب النحاس باشا فى نوايا نسيم باشا عندما طلب هذا من الملك إلغاء دستور سنة ١٩٣٠ واستصدر مرسومًا ملكيّا بذلك فعلاً، لكنه لم يطلب إعادة دستور سنة ١٩٢٣ الذى وعد بإعادته. وكان السر فى عدم طلب نسيم باشا إرجاع دستور ١٩٢٣ المحبوب من الأمة أن هذا الدستور يقر أيضًا قانون الوراثة الذى يريد الإنجليز تغييره، فيجب عند نسيم باشا لهذا السبب عدم إعادته».

(٢٩)

وهنا يحرص الظواهريان، سواء فى هذا الأب الذى أملى المذكرات، وابنه الذى سجلها ونشرها باسمه، على الاستشهاد بمجلة المصور مرة أخرى:

«وفى هذا تقول جريدة المصور فى عدد ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٣٤: «الفكرة فى استبعاد الرجوع إلى دستور سنة ١٩٢٣ تتلخص فيما يأتى: سواء أبقى دستور سنة ١٩٣٠ أم أعيد دستور سنة ١٩٢٣ فقانون وراثة العرش ومواده الخاصة بالوصاية مكفول بالدستورين، ويرى الإنجليز أن من الخير كل الخير عمل دستور جديد يطوى فى نصوصه مواد الوصاية ويدمجها فى مواد جديدة ونصوص جديدة وإجراءات جديدة توافق أغراضهم».

«هنا أدرك النحاس باشا مناورة توفيق نسيم باشا وتغريره به، فحث أعضاء حزبه على تهديد توفيق نسيم باشا علنًا وصراحة، وعندئذ قام توفيق نسيم باشا بمناورة أخرى حاول فيها هذه المرة التغرير بالملك، فإنه كان يظن أن الملك فؤاد لا يرغب فى إعادة دستور سنة ١٩٢٣ فأراد أن يرمى عبء رفض إعادة هذا الدستور على الملك نفسه، وبذلك ينجو هو أمام أغلبية الأمة من تبعة هذا الرفض، مع أنه كان فى الواقع يريده ويسعى إليه (الضمير بالطبع يعود على الملك فؤاد، ونحن لا ندرى سببًا لهذا اليقين الذى يتحدث به الظواهرى عن حب الملك فؤاد لدستور ١٩٢٣، وهو الأمر الذى شكك فيه الجميع، وربما كان هذا اليقين متواكبًا مع ما وصفناه بأنه سذاجة الظواهرى السياسية)، فتقدم (أى نسيم) لجلالة الملك فى يوم ١٨ أبريل سنة ١٩٣٥ بمذكرة تاريخية مشهورة يفوض فيها لجلالته أمر إعادة دستور سنة ١٩٢٣ أو تأليف جمعية وطنية لوضع دستور جديد، وكان يظن أن الملك سيرفض حتمًا إعادة دستور سنة ١٩٢٣ ويأمر بتأليف لجنة لوضع دستور جديد كما اقترح نسيم باشا، وعندئذ يمكنه أن ينفذ الرغبة البريطانية فى تغيير نصوص قانون الوراثة حسب مطالبهم، لكن الملك بالرغم من مرضه كان سريع الخاطر، فلقد أدرك مناورة نسيم باشا تمامًا ولم يرد أن يمكنه من الفرصة التى يريدها لتغيير قانون وراثة عرشه، ولما كان دستور ١٩٢٣ يعترف بقانون الوراثة القائم الذى لا يريد الملك تعديله، فقد ظهرت هنا حنكة الملك السياسية فضرب «ضربة معلم» كما وصفتها جريدة المصور حينئذ، إذ أشار بعودة دستور سنة ١٩٢٣ الذى فوّض نسيم باشا لجلالته الأمر فى مصيره، وعندئذ اضطر نسيم باشا لإعادته على مضض، فبدأت فى هذه اللحظة تنهار عنه ثقة أصدقائه البريطانيين، ثم لم يطل بعد ذلك به الوقت حتى استقال من رياسة الوزارة».

«ولحسن الحظ فإن صحة الملك فى هذا الوقت قد بدأت فى التحسن الظاهر، ثم اضطرد التحسن سريعًا على غير ما كان منتظرًا ولم يمض وقت طويل حتى

عاد جلالته لتحمل أعباء الملك كما كان دائمًا من قبل، فانصرفت بذلك فكرة الإنجليز فى تعديل قانون الوراثة».

(٣٠)

ونأتى إلى أسلوب الظواهرى فى معاملة معارضيه والمختلفين معه فى الرأى، ونحن نراه فى هذه الناحية أزهريّا تقليديّا من الذين لا يطيقون الاختلاف، ومع هذا فإنه يقدم اعتذاراً حقيقيّا عن لجوئه إلى إخراج بعض العلماء الأزهريين من مناصبهم، ونحن بمنطق العصر الذى نعيشه لا نستطيع أن نقبل مثل هذا الاعتذار، لكننا لابد أن ندرك أن سياسة الاستغناء عن بعض العاملين كانت سياسة معهودة فى ذلك الزمن الذى تولى فيه الشيخ الظواهرى مسئولياته، ولم تكن بالأمر الاستثنائى الذى ابتدعه الظواهرى خصيصًا للتخلص من خصومه على نحو ما صُورت الأمور، وإن كان الأمر لا يخلو بالطبع من درجة ما من تقاطع المصالح.

ونحن نرى الظواهرى يقدم أسبابًا متعددة تصب جميعًا فى التبرير لقراره الشهير والمدان تاريخيّا بإخراج سبعين عالمًا من علماء الأزهر من وظائفهم.

ومن هذه التبريرات أن سلفه الشيخ المراغى كان هو الذى شكل لجنة لتصفية الأزهر من بعض علمائه، وأن الملك فؤاد نفسه كان ينتقد أن يكون الأزهر تكية (أو على حد ما نقول الآن: شئون اجتماعية)، هذا فضلاً عن حديثه عن الأزمة المالية وضرورة توفير الموازنات الكافية للوظائف الجديدة، لكنه مع هذا التبرير الذى يبدو وكأنه نوع من أنواع اللف والدوران يعترف صراحة بأن بعض الذين أخرجوا من مناصبهم ووظائفهم قد أخرجوا لاشتغالهم بالسياسة.

وقد كانت معارضة الظواهرى نفسه بمثابة أحد الأسباب التى شخصت أو صنفت على أنها اشتغال بالسياسة.

ومن الطريف أن نقرأ أن الظواهرى طلب إلى واحد من هؤلاء ألا يسجل على نفسه إقرارًا باشتغاله بالسياسة، مقترحًا عليه أن تكون معارضته شفهية لا كتابية.

ومن الطريف أيضًا أن نقرأ أن الشيخ الظواهرى يذكر أنه نجح فى عهد الحكومة التالية لحكومة صدقى فى أن يعيد هؤلاء المفصولين، وهى رواية غير شائعة فيما هو متداول من أدبيات السياسة المصرية:

«... عند تنفيذ الإصلاح الجديد بعلومه الجديدة وتوجيهاته الجديدة، كان لابد أن نفسح المجال للعلماء الحديثين الذين تتوفر فيهم الكفاءة المطلوبة لمثل هذا الإصلاح، ولم يكن ليتأتى ذلك إلا بإخراج غير الصالحين من المسنين وغيرهم، فقد كانت وقتئذ الأزمة المالية منتشرة فى البلاد، ولا يمكن معها إنشاء وظائف جديدة. وكان فضيلة الشيخ المراغى فى أثناء مشيخته الأولى قد ألف لجنة لتصفية العلماء المدرسين توطئة لإخراج من لا يصلح منهم، فلما عينت شيخًا للأزهر بعده أبقيت على هذه اللجنة، وأذكر أن جلالة الملك فؤاد قال لى فى هذا الصدد: «إن الشيخ المراغى كان قد عرض علىّ أنه يريد أن يصفى الأزهر من العلماء غير الصالحين للتدريس، وأنا أرى أن الأزهر يجب ألا يكون تكية للارتزاق فإنه مدرسة دينية كبرى، ويجب أن يكون مدرسوها أكفاء».

(٣١)

ويحاول الظواهرى تلطيف صنيعه المُستنكر مع هؤلاء العلماء بأن يحاول نسبته إلى لجان... وآخرين، فيقول:

«وقد رأت اللجنة إخراج نحو مائتين عالما [يقصد: مائتى عالم] ولكنى بعد التدقيق الطويل تمكنت من اختزال هذا العدد إلى نحو السبعين فقط، ولاحظت فيمن اخترتهم للخروج أن يكونوا من المسنين الذين قاربوا الإحالة للمعاش فأرضيتهم بمكافآت خاصة، أما صغار السن منهم - وكان عددهم قليلاً - فقد قُدمت فى بعضهم تقارير لا تتفق مع ما يجب أن يكون للعالم الأزهرى من

سلوك، وكان البعض الآخر مشتغلاً بالسياسة ومصرّا على الاشتغال بها بالرغم من تكرر نصيحتى لهم بالابتعاد عنها وتفضيلى لهم اشتغالهم بوظائفم، وكان بعض هؤلاء من تلاميذى الخصوصيين، وكان يعز علىّ جدّا فصلهم لولا إصرارهم هذا مع تكرر مطالبة الحكومة بفصلهم».

«وإنى أذكر فى ذلك أنى استحضرت يوما الشيخ إبراهيم القاياتى فى مكتبى وأطلعته على خطاب من صدقى باشا رئيس الحكومة وقتئذ يطلب فيه فصله لقيامه بالدعاية كتابة ضد الحكومة، فطلبت منه لكى يمكننى أن أدافع عنه أن يقتصر على إبداء آرائه شفاهة وبدون كتابة، فرفض بتاتًا، فقلت له لقد أعذر من أنذر واضطررت لفصله هو وإخوانه الآخرين الذين أصروا مثله بالرغم من نصيحتى المتكررة لهم».

«ويهمنى أن أذكر . . . أنى بمجرى تغير الحكومة التى طلبت إخراج هؤلاء المفصولين سياسيّا وحلول حكومة أخرى غير معادية لهم وطلبت إعادتهم، وافقت على إعادتهم فعادوا جميعًا لوظائفهم».

(٣٢)

ولا بد فى هذا المجال من أن نصور علاقة الشيخين الظواهرى والمراغى ببعضهما بعد أن تولى أحدهما وهو المراغى المشيخة، ونبدأ بما ترويه مذكرات الابن نقلاً عن الأب عن شعور الرجلين تجاه بعضهما حينما أصبح المراغى شيخًا للأزهر:

«. . . لما عدت لطنطا أرسل لى الشيخ المراغى رسولاً صديقًا لى وله هو الشيخ على سرور الزنكلونى يعرض علىّ وظيفة أخرى جديدة غير وظيفة شيخ الجامع الأحمدى التى كنت أشغلها، وهى وظيفة مفتش المرشدين، وأخبرنى الشيخ الزنكلونى أن الشيخ المراغى يعرف علاقتى بالسراى وبالتقارير التى أرفعها إليها،

وهو لذلك يريد أن أكون بعيداً عن الأزهر فاختار لى هذه الوظيفة، فتأثرت جدّا من كلام الشيخ الزنكلونى خصوصًا أن هذه الوظيفة صغيرة جدّا بالنسبة لى، واعتزمت الاستقالة وسافرت لمصر وقابلت توفيق نسيم باشا رئيس الديوان الملكى وقتئذ وقدمت له استقالتى ليرفعها لجلالة الملك، لكن رئيس الديوان استمهلنى ودخل على جلالة الملك، وعاد يقول لى: «إن جلالة الملك يريد منك أن تصبر».

«وقد أراد الله أن تتغير الظروف بعد ذلك فاستقال اللورد جورج اللويد المندوب السامى البريطانى، ثم استقال الشيخ المراغى من مشيخة الأزهر، وكذلك استقال محمد محمود باشا من رئاسة الوزارة، فاختارنى جلالة الملك بعد ذلك لمشيخة الأزهر، وبذلك لم أعين مفتشًا للمرشدين وهى الوظيفة الصغيرة جدّا بالنسبة لى».

(٣٣)

وفى المقابل يصور الدكتور فخر الدين الظواهرى موقف أبيه من المراغى تصويرًا دقيقًا.

«... لما صدر الأمر الملكى بتعيين حضرة صاحب الفضيلة الأستاذ الأكبر الشيخ محمد الأحمدى الظواهرى شيخًا للجامع الأزهر خلفًا لحضرة صاحب الفضيلة الأستاذ الأكبر الشيخ محمد مصطفى المراغى الذى قدم استقالته من منصبه، أرسل فضيلته إلى الشيخ الجديد تهنئة لطيفة ضمنها أطيب عبارات الدعاء لفضيلته بالتوفيق فى منصبه، وامتدح ما يعرفه فيه من الصفات الطيبة، وأعرب عن أمله فى أن يهب الله على يديه الخير للمعاهد الدينية ورجال الدين».

وقد وقعت التهنئة من نفس فضيلة الشيخ الأكبر الجديد أجمل وقع، فما كاد يفرغ من تبوأ منصبه حتى بادر إلى حلوان لزيارة سلفه وشكره على ما أبداه نحوه

من الولاء والإخاء، فقابله فضيلته ومعه صاحب الفضيلة الأستاذ محمد أبوالعيون بالحفاوة والإجلال».

(٣٤)

ومن المفيد أن نختم هذا الباب بنقل ما يصور شكوى الابن من عدم تكريم المراغى لوالده بعد وفاته، وهو ما ضمنه شكوى طويلة أثبتت نصها فى المذكرات ونحن ننقلها عنه بنصها؛ لأنها كاشفة عما كان يعتمل فى النفوس.

«حضرة صاحب الفضيلة الأستاذ الأكبر الشيخ محمد مصطفى المراغى شيخ الجامع الأزهر».

«السلام عليكم ورحمة الله»

«منذ ثلاثة شهور أرسلت لفضيلتكم خطابًا بشأن رغبة علماء الأزهر من تلاميذ المغفور له والدى الشيخ محمد الأحمدى الظواهرى سلفكم فى مشيخة الأزهر الجليلة، فى إحياء ذكراه باعتباره من شيوخ المسلمين الذى ساهموا بنصيب مشهور فى إصلاح الأزهر والعمل على رفع راية الإسلام فى العهد الحديث، وذلك رغبة منهم ـ كما قالوا ـ فى أن لا يظهر الأزهريون كمتخلفين عن تمجيد رجالهم العاملين، خصوصًا وقد أقيمت فى الشهور القليلة الأخيرة حفلات تأبين وإحياء لتيمور، وشوقى، ومحمد محمود، وأحمد ماهر وغيرهم».

«ولقد ذكرت لفضيلتكم فى خطابى المشار إليه رأيى فى اقتراح هؤلاء التلاميذ العلماء، وأن مثل هذا الإحياء لذكرى شيخ من شيوخ الأزهر والإسلام لا بد يأتى من جانب فضيلتكم باعتباركم شيخ الجامع الأزهر أولاً، وزميلاً للفقيد فى الجهاد من أجل الأزهر والإسلام ثانيًا».

«كذلك ذكرت لفضيلتكم فى ذاك الخطاب ما اعتقدته من أنه لولا الظروف السياسية التى كانت قائمة وقت وفاة المرحوم والدى والنزاع الذى كان بينكم وبين رفعة مصطفى النحاس باشا رئيس الحكومة وقتئذ وابتعادكم عن الأزهر فى ذلك الوقت من جرائه، أقول إنى كتبت لفضيلتكم أنه لولا هذا فى اعتقادى لما ترددتم حينئذ فى إقامة حفلة تأبين كبرى فى الأزهر تخلد ذكرى سلفكم فى مشيخة الأزهر والإسلام، وتقوم تقليداً جديداً كريمًا لتكريم شيوخ الأزهر والمصلحين، وتدل على أن الأزهريين لا يقلون عن باقى الهيئات فى ناحية تكريم رجالهم والاعتراف بفضلهم».

«وقد كنت أتعشم أن أحظى من فضيلتكم برد على خطابى خصوصًا أنى حرصت على أن ألقبكم فيه «بوالدى» إثباتًا لشعورى الواجب نحوكم، ولكن مضت ثلاثة شهور عليه بدون أن أحظى بهذا الرد».

«وقد أخبرنى صديق الطرفين أنطون الجميل بك رئيس تحرير جريدة الأهرام الغراء أنه اتصل بفضيلتكم فى شأن إقامة حفلة الذكرى، وأنه فهم أن فضيلتكم ستتصلون بى، ولقد اتصل بى فى اليوم التالى لكلام أنطون بك سكرتيركم الخاص وأخبرنى أن فضيلتكم مهتمون بالموضوع وأنكم سترسلون فى طلبى قريبا، ولكن مضى بعد ذلك شهران ولم تطلبونى فضيلتكم».

«ثم حدث بعد ذلك أنى تقابلت مع صديقى الأستاذ رشاد المراغى نجل فضيلتكم فأخبرته بكل هذا الذى حصل فوعد بأن يكلم فضيلتكم ويرد علىَّ، وقد مضى على هذا الحديث أكثر من شهر، ولم يرد حضرته علىّ».

(٣٥)

ونصل إلى فقرة من رسالة نجل الظواهرى ربما تجمع بين الشكوى والتأنيب.

«والآن وقد مضى على خطابى الأول لفضيلتكم ثلاثة شهور كما ذكرت ولم يصلنى الرد لا كتابة كما كنت أتوقع، ولا مشافهة عن طريق السكرتير الخاص، أو عن طريق الأستاذ رشاد المراغى صديقى ونجلكم الكريم، ولما كان ميعاد الاحتفال بالذكرى الأولى لوفاة المغفور له الأستاذ الأكبر الشيخ الأحمدى الظواهرى شيخ الجامع الأزهر السابق ومنشئ الجامعة الأزهرية الحديثة ستقع بعد أسبوعين تقريبًا من اليوم، إذ أنه توفى لرحمة الله فى يوم ١٣ مايو سنة ١٩٤٤، ولما كان تلاميذه هؤلاء يرون أن مثل هذا اليوم هو أليق الأيام بالاحتفال بذكراه من جهة الأزهر وبإقامة حفلة التأبين التى لم تساعد ظروفكم السياسية على إقامتها فى حينها كما سبق أن قدمت، ولما كنت لا أزال أرى أن مثل هذا الحفل لا يجوز أن يقوم به تلاميذ الشيخ الظواهرى منفردين عن مشيخة الأزهر ليكون للاحتفال إجماعه اللائق بسمو مركز الفقيد باعتباره شيخًا سابقًا للأزهر، وكذلك للابتعاد عن مظنة تخلف المشيخة الحالية وتراخيها فى إحياء هذه الذكرى مما قد يشير إليه التاريخ وقتًا ما، فقد رأيت أن أكتب هذا الخطاب الثانى لفضيلتكم لأعرف رأيكم فى هذا الموضوع، وإنى لأتعشم أن أحظى هذه المرة بمعرفة هذا الرأى».

تحريرًا فى ٢٦/ ٤/ ١٩٤٥

الدكتور فخر الدين الأحمدى الظواهرى

٢ شارع سليمان باشا ـ القاهرة

* * *